الأمم المتحدة
A/HRC/62/55
الجمعية العامة
Distr.: General
29 May 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
15 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026
البند 9 من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

العنصرية والرياضة

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، أشويني ك. ب.*

موجز

يركز هذا التقرير على المظاهر المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة. ويحتوي التقرير على تحليل لكيفية تأثير التفاوتات الهيكلية، واللوائح التمييزية، والحوادث العنصرية، ونقص التمثيل في إدارة الشؤون الرياضية، والصراعات، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، على المشاركة في الرياضة وتجارب المجموعات العرقية والإثنية المهمشة. ويستعرض التقرير الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة، والالتزامات التي تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى لمنع التمييز العنصري في مجال الرياضة والتصدي له. ويختتم التقرير بتأكيد الحاجة الملحة إلى اتباع نُهج منسقة وقائمة على حقوق الإنسان ومتعددة الأبعاد لمكافحة العنصرية في الرياضة، ويقدم سلسلة من التوصيات.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 35/61، ويتضمن استكشافاً وتحليلاً لموضوع الرياضة والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإثراءً للتقرير، وجهت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، أشويني ك. ب نداء لتقديم مساهمات[1]. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لجميع المستجيبين.

ثانياً- العنصرية والرياضة

2- تستند المقررة الخاصة إلى العمل الذي أنجزه شاغل المنصب السابق وتقدم تحليلاً معاصراً[2]. ويأتي هذا التقرير استجابة لاهتمام مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عموماً بمكافحة العنصرية والمساواة وعدم التمييز ومعايير حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً في مجال الرياضة. وتود المقررة الخاصة تسليط الضوء على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان[3]، وتقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن عالم رياضي خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[4]، وبشأن التقاطع بين التمييز العنصري والتمييز الجنساني في مجال الرياضة[5]، وتقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية بشأن الحق في ممارسة الرياضة[6].

3- والرياضة ليست كتلة متجانسة. وهي ظاهرة واسعة النطاق ومتعددة التخصصات تحدث على المستويات الشخصية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ولا تقتصر الرياضة على المنافسة البدنية فحسب، بل تجسد الجغرافيا والتاريخ والهويات الثقافية للأفراد والمجتمعات. وكما أشارت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية:

> لا تحظى الرياضة ... بنفس الأهمية أو القيمة لدى الجميع. فبالنسبة للبعض، تعد ممارسة الرياضة جزءاً من نمط حياتهم الصحي وروتينهم اليومي، وهي وسيلة للتعرف على نقاط قوتهم وحدود قدراتهم. وبالنسبة للأطفال، تعد التربية البدنية والنشاط البدني جزءاً أساسياً من النمو، والتعرف على إمكانات الجسم وحدوده، وتعزيز التفاعل الاجتماعي، وتخطي الحدود، وتكوين الشخصية. وبالنسبة للبعض، تُعد الرياضة المنظمة في المقام الأول عرضاً أو أداءً أو منافسة تخضع لقواعد، يمكنهم من خلالها مشاهدة مهارات الآخرين وتشجيعهم وبناء شعور بالفخر المشترك. أما بالنسبة للآخرين، فهي عملهم وحياتهم[7].

4- والرياضة مجال واسع النطاق يمكن أن يمتد من مجرد هواية شخصية إلى مهنة احترافية. والرياضة أيضاً صناعة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات وتشهد نمواً مستمراً، وتشمل العديد من الأدوار المختلفة التي تتجاوز الأفراد المشاركين بشكل مباشر كرياضيين. وعلى الرغم من أن الرياضة غالباً ما

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2026/call-input-report-racism-and-sports.

(2) انظر A/69/340.

(3) القراران 25/54 و24/60.

(4) A/HRC/60/69.

(5) A/HRC/44/26.

(6) A/79/299.

(7) المرجع نفسه، الفقرة 7.

تُعتبر مجالاً يشجع التنوع والاندماج[8]، إلا أنها قد تساهم أيضاً في تكريس الصور النمطية العرقية وأشكال عدم المساواة المنهجية. ومن خلال الروايات الثقافية الراسخة والممارسات المؤسسية وأنماط التمثيل غير المتكافئة، يمكن للرياضة أن تعزز التحيز العنصري والقوالب النمطية رغم طابعها الشامل ظاهرياً.

ثالثاً- المظاهر المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة

5- في هذا القسم، تبحث المقررة الخاصة في الكيفية التي تستمر بها مظاهر العنصرية المتعددة الأوجه، والتي غالباً ما تكون مترابطة وضارة، على الرغم من الإمكانات الإيجابية التي تتمتع بها الرياضة في التصدي للتمييز العنصري. ويُطبق هذا التحليل على تأثير هذه الآفات على جميع الفئات العرقية والإثنية المهمشة، بما في ذلك الأفارقة والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والعرب والأشخاص المنحدرون من أصل عربي، والمسلمون، والفلسطينيون، واليهود، والآسيويون والأشخاص المنحدرون من أصل آسيوي، والمجتمعات المضطهدة بسبب النظام الطبقي، والشعوب الأصلية، وأفراد مجتمع الروما.

6- وفي هذا التحليل، تتبنى المقررة الخاصة منظوراً متعدد الأبعاد، حيث يستكشف الحالات التي يتفاقم فيها التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني بفعل أشكال أخرى من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العمر، أو الجنس، أو النوع الاجتماعي، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو التعبير الجنسي، أو الخصائص الجنسية، أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، أو الوضع القانوني للمهاجرين، أو الإعاقة، أو الانتماء إلى أقلية، أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية، أو الحالة الصحية، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الدين أو المعتقد، أو أي وضع آخر[9]. ويشمل التحليل أيضاً استكشاف الأشكال النظامية والهيكلية للعنصرية في مجال الرياضة.

ألف- الفقر وعدم المساواة في الحصول على الخدمات

7- يمكن أن يؤدي الفقر دوراً كبيراً في تحديد من يستطيع ومن لا يستطيع ممارسة الرياضة على مختلف المستويات. وقد تترتب على المشاركة في الرياضة تكاليف كبيرة، بما في ذلك تكاليف استخدام المرافق والمعدات والتدريب والسفر والتغذية السليمة[10]. وهذه التكاليف الباهظة لا تقتصر على المسابقات التي تشارك فيها النخبة فحسب. وغالباً ما تنطبق هذه العوائق على المستوى الشعبي وتشكل حاجزاً كبيراً أمام انخراط الأطفال والشباب في ممارسة الرياضة. وقد يؤدي ارتفاع التكاليف أيضاً إلى تسرب الأطفال والشباب من الدراسة في مرحلة مبكرة. وبالإضافة إلى عدم توفر الموارد المالية اللازمة داخل الأسرة، قد يتعرض الأطفال المنتمون إلى أسر ذات دخل منخفض أيضاً إلى التفرقة المكانية، مما يحد من إمكانية وصولهم إلى الموارد بسبب موقعهم الجغرافي[11]. وقد تكون المرافق الرياضية المجتمعية غير متوفرة و/أو قد تفتقر المدارس التي يمكن الوصول إليها في المنطقة الجغرافية ذاتها إلى الموارد الرياضية، مما يؤدي إلى جعل الإقصاء أمراً طبيعياً وتقييد طموحات الأطفال والشباب. وقد تؤدي هذه التفاوتات إلى عدم المساواة في فرص الوصول عبر مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلد نفسه. ويمكن

(8) ورقتان قدمهما الجبل الأسود والبرتغال.

(9) A/HRC/57/67، الفقرة 3؛ و A/HRC/59/62.

(10) انظر A/79/299.

(11) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *«الأثر الاجتماعي للرياضة: تسخير إمكانات الرياضة لدفع التحولات الاجتماعية»* (باريس، 2024).

للتفاوتات الهيكلية بين البلدان، التي تؤدي إلى تخصيص البلدان منخفضة الدخل لموارد أقل بكثير للاستثمار في البنية التحتية الرياضية، أن تؤثر تأثيراً سلبياً قوياً على قدرة الأطفال والشباب على ممارسة الرياضة. وقد تكون الرياضات التي تنطوي على تكاليف أعلى، بما في ذلك التنس والرياضات الشتوية والسباحة والغولف وركوب الدراجات ورياضات السيارات ورياضات الفروسية، هي الأصعب في الوصول إليها بالنسبة للأطفال المنتمين إلى أسر ذات دخل منخفض أو من بلدان منخفضة الدخل[12]. وغالباً ما تكون المستويات المختلفة للرياضة مترابطة، حيث تُعد الرياضة على مستوى الهواة والقاعدة الشعبية بمثابة بوابة للوصول إلى المستويات الأكثر تميزاً. وهذا يعني أن الفقر الذي يؤدي إلى حرمان الأطفال والشباب من ممارسة الرياضة غالباً ما يكون له تأثير قوي ومستمر مدى الحياة على مشاركتهم فيها. وقد يحرم هؤلاء الأطفال من الفوائد الفورية للرياضة على صحتهم النفسية والجسدية.

8- وليس الفقر وتفاوت الدخل وتأثيرهما على فرص ممارسة الرياضة محايدين عرقياً. وغالباً ما تنشأ التفاوتات داخل البلدان المختلفة وفيما بينها على أسس عرقية وإثنية. والتخلف الناجم عن التمييز العنصري، والذي يؤدي إلى تفاوتات كبيرة بين البلدان، متجذر بشكل أساسي في النظام الاقتصادي الدولي باعتباره مظهراً مستمراً وقوياً للظلم الاستعماري[13]. ولا يزال العديد من الأفراد المنتمين إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة يواجهون مستويات غير متناسبة من الفقر المتجذر نتيجة للاستغلال التاريخي، وسياسات استخراج الموارد، ونقص الاستثمار في مجتمعاتهم، ونقص فرص العمل اللائق، وذلك بسبب أنظمة الإقصاء المتأصلة في النظم الاقتصادية والمالية خلال الحقبة الاستعمارية. ويمكن أن يؤثر الفقر وتفاوت الدخل، باعتبارهما مظاهر للعنصرية المؤسسية، بشكل غير متناسب على أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة الذين يتعرضون للتمييز المتداخل، بما في ذلك النساء والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، و/أو المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

9- وتشعر المقررة الخاصة بالاستياء إزاء الثغرات الكبيرة في البيانات المصنفة حسب العرق والأصل الإثني بشأن أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الرياضة، ولا سيما النقص الشديد في المعلومات المتعلقة بتأثير العقبات النظمية أمام ممارسة الرياضة التي يواجهها سكان بلدان الجنوب. وتشير المواد البحثية المحدودة المتاحة إلى أن التأثير غير المتكافئ للفقر وتفاوت الدخل على أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة، بما في ذلك أولئك الذين عانوا من التمييز المتعدد الأبعاد، يُترجم إلى عدم المساواة في الحصول على الموارد اللازمة للمشاركة في الأنشطة الرياضية. وأشار أحد المقررين الخاصين السابقين المعنيين بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى أن الرياضات التي تتطلب دخلاً مرتفعاً للمشاركة فيها تتسم بتنوع عرقي وإثني أقل في المسابقات الوطنية والدولية[14]. وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً تضمن تحليلاً لكيفية تسبب التداخل بين التمييز على أساس العرق والتمييز الجنساني في زيادة العقبات التي تواجه فئات معينة من النساء والفتيات، بما في ذلك المنتميات إلى أقليات عرقية وإثنية[15].

(12) انظر A/69/340 وتقرير لجنة هاميلتون المعنون *Accelerating Change: Improving Representation of Black People in UK Motorsport* (2021).

(13) انظر A/HRC/50/60.

(14) A/69/340، الفقرة 21.

(15) انظر A/HRC/44/26.

باء - النزاعات

10- كما أوضحت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة، توجد روابط متعددة الأبعاد بين النزاعات والعنصرية[16]. ويتأثر أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة بشكل غير متناسب بالنزاعات العنيفة، بسبب أوجه الضعف الناجمة عن وضعهم الاجتماعي وتجاربهم مع العنصرية النظامية والتمييز المتداخل الموجودين مسبقاً، واللذين غالباً ما يمثلان إرثاً من العبودية و/أو مظاهر للاستعمار والاحتلال والفصل العنصري في الماضي أو الحاضر. ومن المرجح أن يواجه الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع عقبات أكبر تحول دون مشاركتهم في الأنشطة الرياضية، وذلك بسبب تأثير النزاعات العنيفة على توفر الأماكن الآمنة والمرافق والبرامج الرياضية والمدربين المؤهلين. ويمكن لتفاقم الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، الذي غالباً ما يرتبط بالنزاعات، أن يعزز ويعمق الآثار السلبية للفقر على المشاركة في الرياضة. وثمة علاقة متعددة الأبعاد بين التمييز العنصري والتشريد القسري والهجرة الناجمة عن النزاعات العنيفة. وقد يواجه النازحون داخلياً واللاجئون عوائق منهجية تحول دون مشاركتهم في الأنشطة الرياضية، وذلك بسبب الإصابات الشخصية والإعاقات التي أصيبوا بها في حالات النزاع أو خلال رحلات الهجرة المحفوفة بالمخاطر، ونقص إمكانية الحصول على وثائق الهوية الأساسية، والتعقيدات القانونية المتعلقة بجنسياتهم، فضلاً عن العنصرية وكره الأجانب[17].

11- وأبرزت المعلومات الواردة الأثر المتعدد الأوجه والمدمر للنزاعات والاحتلال والفصل العنصري وأعمال الإبادة الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على حق الفلسطينيين في ممارسة الرياضة. وشمل ذلك معلومات عن القيود المفروضة على السفر وحرية التنقل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية من خلال نقاط التفتيش وحواجز الطرق والجدار الفاصل ونظام التصاريح. وتعني هذه القيود أنه في الواقع لم يتمكن الرياضيون من التنقل داخل الأراضي الفلسطينية لحضور التدريبات والمسابقات، و/أو مُنعوا من مغادرة البلاد للمشاركة في المسابقات الإقليمية والدولية. وأفادت التقارير بأن الوضع أصبح أكثر حدة عندما فُرض الحصار غير القانوني البري والبحري والجوي في عام 2007، مما أدى إلى فرض قيود شديدة على حركة الدخول إلى قطاع غزة والخروج منه. وتشكل القيود الصارمة التي يواجهها الرياضيون الفلسطينيون تبايناً صارخاً مع المعاملة التي تحظى بها أندية كرة القدم الإسرائيلية التي تتخذ من المستوطنات غير القانونية مقراً لها، مما يبرهن على نظام الفصل العنصري الذي يعاني منه الفلسطينيون جراء الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من الشواغل الوطنية والدولية إزاء اعتبار وجود الكيانات الرياضية غير القانونية في الأراضي المحتلة أمراً عادياً، فإن هذه الممارسة لا تزال مستمرة[18].

12- وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات بشأن البنية التحتية والموارد الرياضية التي دمرتها هجمات عشوائية شنتها القوات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، خلال المراحل الأخيرة من النزاع المسلح، تعرضت

(16) انظر A/80/496.

(17) انظر A/79/299 وA/80/496 وA/HRC/60/69 وA/HRC/44/26.

(18) ورقة مقدمة من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والمرجع OTH 132/2024 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29414). انظر أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، [*Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion*, 19 July 2024, General List No. 186، وA/80/337].

النوادي الرياضية والملاعب ومراكز الشباب وساحات اللعب في قطاع غزة للدمار أو الأضرار. ويؤثر هذا الدمار بشكل غير متناسب على الفلسطينيين بسبب النقص المزمن في الاستثمار في المنشآت الرياضية ونقص الموارد الأخرى الناجمين عن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ زمن بعيد. وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل وتشويه رياضيين ومدربين وحكام ومسؤولين رياضيين وكشافين بشكل متعمد. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بوجود حالات عديدة للاحتجاز التعسفي والتعذيب ضد الرياضيين الفلسطينيين[19].

13- وبالمثل، كان للصراعات المستمرة تأثير سلبي عميق على تطور الرياضة واستدامتها في العديد من الدول المتضررة من النزاعات في أفريقيا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا والسودان وجنوب السودان. وأدى عدم الاستقرار السياسي والعنف المسلح إلى تعطيل البنية التحتية الرياضية، وتقييد مشاركة الرياضيين، وتقليص الدعم المؤسسي لتنمية الرياضة. فعلى سبيل المثال، أدى النزاع المسلح الدائر في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية إلى انهيار شبه كامل للحياة الرياضية المنظمة في جميع أنحاء البلد. وتتوفر معلومات وفيرة عن كرة القدم في سياقات النزاعات الأفريقية، تبيّن أن المؤسسات والبنى التحتية الرياضية معرضة للتعطيل خلال فترات العنف المسلح، وأن كرة القدم غالباً ما تكون ضحية للحرب وآلية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في آن واحد[20]. وأصبح النزوح سمة مميزة لتجربة الرياضيين السودانيين في أوقات الحرب، وهو ما يعكس اتجاهات أوسع نطاقاً داخل النظام الرياضي الدولي المعاصر. وقد أكدت الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة القسرية والرياضة النخبوية أن الرياضيين اللاجئين يحتلون موقعاً متناقضاً، حيث يحظون بالتقدير داخل المؤسسات الدولية وفي الوقت نفسه يتعرضون للتهميش داخل الأوساط الرياضية في البلدان المضيفة[21].

14- ويجب وضع تجربة السودان في سياق نمط أوسع نطاقاً يمكن ملاحظته في جميع مناطق الصراع الأفريقية، حيث ظهرت المؤسسات الرياضية مراراً وتكراراً كضحايا للعنف المسلح وكمواقع للصراع السياسي في آن واحد. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى النزاع المسلح المطول، بما في ذلك الأزمة المستمرة التي أشعلتها حركة 23 مارس، وهي حركة تمرد في المقاطعات الشرقية، إلى إعادة تشكيل الهياكل الكروية الوطنية بشكل جذري، حيث أصبحت المؤسسات الرياضية متشابكة مع نظام المحسوبية، والتنافس على القوة الناعمة، ونزوح الرياضيين والمشجعين[22]. وانهيار البنية التحتية لكرة القدم في السودان وتسييس كرة القدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوضحان معاً مدى ضعف المؤسسات الرياضية الأفريقية في مواجهة الآثار المدمرة للعنف المسلح والنزاعات المستمرة. ولا يعكس انهيار الرياضة السودانية توقف الأنشطة الترفيهية فحسب، بل تدمير الهياكل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تكتسي أهمية جوهرية في تماسك المجتمع والهوية الوطنية.

(19) ورقة مقدمة من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(20) Gary Armstrong, “Talking up the game: football and the reconstruction of Liberia, West Africa”, *Identities: Global Studies in Culture and Power*, vol. 9, No. 4 (September 2002).

(21) Ramón Spaaij and others, “Sport, refugees, and forced migration: a critical review of the literature”, *Frontiers in Sports and Active Living*, vol. 1 (October 2019).

(22) Tamba Nlandu, “Football in DR Congo: a critical account of ‘Congolese football’”, in *Football (Soccer) in Africa: Origins, Contributions, and Contradictions*, Augustine E. Ayuk, ed.(Palgrave Macmillan, 2022), and Marko Begović and Simon Chadwick, “Geopolitics and sports”, Frontiers in Sports and Active Living, vol. 7 (September 2025).

جيم- اللوائح التمييزية المتعلقة بشروط الأهلية

15- تُعد لوائح الأهلية عاملاً حاسماً في تحديد من يمكنه المشاركة في الرياضة التنافسية ومن لا يمكنه ذلك. وهناك احتمال كبير لحدوث تمييز ما لم توضع لوائح الأهلية وتطبق بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حظر التمييز العنصري. وتضع هيئات إدارة الرياضة العاملة على مختلف مستويات الرياضة التنافسية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لوائح الأهلية وتطبقها. وبالنظر إلى أن الفرق الشعبية والوطنية تمثل في الغالب بوابة للوصول إلى الرياضات التنافسية على مستوى النخبة والمستوى الدولي، فإن الاستبعاد الناجم عن اللوائح التمييزية يمكن أن يكون له تأثير كبير على مسارات ومسيرة الرياضيين المهنية.

16- وتلقت المقررة الخاصة عدة أمثلة على الآثار التمييزية العنصرية التي تنطوي عليها لوائح الأهلية. فعلى سبيل المثال، في فرنسا، تُمنع النساء المسلمات — اللواتي غالباً ما يواجهن تمييزاً منهجياً ومتعدد الأبعاد بسبب العرق والأصل العرقي والجنس والدين — من قبل بعض الاتحادات الرياضية، مثل الاتحادات التي تشرف على كرة القدم وكرة السلة، من ارتداء غطاء الرأس أثناء ممارسة الأنشطة الرياضية. وهذا يخلق توتراً بين حق المرأة في ممارسة الرياضة وحقوقها في التمتع بحرية الدين وحرية التعبير. وقد ورد في إحدى الملاحظات التي تلقتها المقررة الخاصة وصف لممارسة الرياضة دون ارتداء غطاء للرأس على أنه إجبار للنساء على التخلي عن جزء من هويتهن. ويؤدي هذا الحظر المفروض على المستوى الوطني إلى استبعاد النساء المسلمات من الرياضة على المستوى الدولي أيضا. وتسمح الاتحادات الدولية التي تشرف على كرة السلة وكرة القدم بارتداء غطاء الرأس، لكن النساء اللواتي يُمنعن من ممارسة الرياضة بسبب الحظر الفرنسي لن يتمكنّ عادةً من المشاركة في المسابقات الدولية بسبب الترابط بين المسابقات المحلية والوطنية والدولية. وعلاوة على ذلك، سُجلت حالات أُجبرت فيها نساء مسلمات على خلع أغطية الرأس غير الدينية، بما في ذلك معدات الحماية، بناءً على مظهرهن الإثني[23]، مما يوضح كيف يمكن لحظر تغطية الرأس أن يغذي كراهية الإسلام، والتصنيف العرقي، ومراقبة أجساد النساء المسلمات وسلوكياتهن وفرض الرقابة عليها.

17- وتلقت المقررة الخاصة معلومات بشأن تطبيق الاتحاد الدولي لألعاب القوى للقاعدة المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به لارتفاع الوقوف. ويهدف هذا النظام ظاهرياً إلى ضمان النزاهة في المنافسة من خلال تحديد طول الأطراف الاصطناعية بناءً على الطول الأقصى المتوقع للرياضي. ويُقال إن هذه القاعدة تستخدم معادلة لتقدير طول ساقي الرياضي لو كانا سليمين بيولوجياً، وبالتالي تقدير طوله الإجمالي. ويجب على الرياضيين الالتزام بالحد الأقصى المسموح به للطول في وضعية الوقوف حتى يكونوا مؤهلين للمشاركة في المنافسة، وهو ما يتطلب في الغالب تعديل الأطراف الاصطناعية. وقد يتأثر الرياضيون من خلفيات عرقية أو إثنية معينة بشكل غير متناسب، حيث إن الاختلافات الطبيعية في أبعاد أجسامهم قد تؤدي إلى توقعات غير دقيقة لطولهم، مما يحد من قدرتهم على المنافسة بشكل عادل. وتحدى بليك ليبر، وهو رجل أسود وُلد بساقين غير مكتملتي النمو وخضع لعملية بتر تحت الركبة، هذه القاعدة وما ترتب عليها من عدم أهليته للمشاركة في الألعاب الأولمبية، أمام محكمة التحكيم الرياضية. وجادل فريق السيد ليبر بأن الحد الأقصى المسموح به لطوله عند الوقوف قد حُسب بالاعتماد حصرياً

(23) ورقة مقدمة من منظمة Les Hijabeuses، وFRA 13/2023 (متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28534).

على الرياضيين من أصل إسباني–قوقازي، وأن هناك أبحاثاً مستقلة أثبتت وجود تحيز عرقي منهجي ضد الرياضيين السود في مثل هذه الحسابات[24].

18- وأصدر الاتحاد الدولي لألعاب القوى لائحة الأهلية الخاصة بتصنيف الإناث (الرياضيات اللواتي يعانين من اختلافات في النمو الجنسي) في عام 2018. وقبل ذلك، في عام 2015، علقت محكمة التحكيم الرياضية العمل بقواعد الاتحاد الدولي لألعاب القوى لعام 2011 التي كانت تقيد الكمية المسموح بها من هرمون التستوستيرون الطبيعي لدى النساء المشتبه في إصابتهن بفرط الأندروجينية، والتي كانت تشترط على النساء المعنيات الخضوع لإجراءات طبية لخفض مستويات هرمون التستوستيرون لديهن إلى مستويات محددة حتى يتسنى لهن المشاركة في المنافسات. وتعرضت قواعد عام 2011 لانتقادات بسبب تأثيرها التمييزي واستمرار استخدام مؤشر بيولوجي واحد لتحديد أهلية المنافسة في فئة السيدات، كما أُثيرت تساؤلات حول مدى صحة الأدلة العلمية التي تدعم الادعاء الأساسي بأن ارتفاع مستويات هرمون التستوستيرون الطبيعي يمنح بعض النساء ميزة تنافسية على غيرهن. ونجحت لاعبة ألعاب القوى الهندية دوتي تشاند في الطعن في قواعد عام 2011 أمام محكمة التحكيم الرياضية. وتضمنت إجراءات التحكيم شهادات خبراء حول الأثر غير المتناسب الذي أحدثته قواعد عام 2011 على النساء ذوات الدخل المنخفض من بلدان الجنوب. وتفرض قواعد عام 2018 حدوداً قصوى لمستويات هرمون التستوستيرون وتلزم الرياضيين الذين يعانون من بعض أشكال الاختلافات في الخصائص الجنسية بالخضوع لعلاج طبي لتثبيط إفراز هذا الهرمون. وتطبيق القواعد على عدد محدود من الرياضيات لا يحل المشكلات المتعلقة باستخدام مؤشر بيولوجي واحد لتحديد أهلية المنافسة في فئة السيدات، ولا يبدد الشكوك حول مدى صحة الأدلة التي تدعم الادعاءات بأن ارتفاع مستويات هرمون التستوستيرون الطبيعي يؤدي إلى ميزة تنافسية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن قواعد عام 2018 لها تأثير غير متناسب من الناحية العرقية، حيث إن غالبية الرياضيين النخبة الذين تأثروا بهذه القواعد ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وعلى الرغم من هذه المشكلات، أيدت محكمة التحكيم الرياضية في عام 2019 شرعية اللوائح الصادرة عام 2018 كما طُبقت على كاستر سيمينيا، وهي رياضية جنوب أفريقية سوداء[25].

19- وكما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن لمنظمات إدارة الرياضة تاريخاً طويلاً في وضع وتنفيذ سياسات تعتبر الرقابة على أجساد النساء وانتهاك حقوقهن الإنسانية أمراً طبيعيا. وغالباً ما تتضرر النساء المنتميات إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة، بما في ذلك اللواتي تعرضن لتمييز متعدد الأبعاد، بشكل غير متناسب من جراء هذه الممارسات؛ وذلك بسبب وضعهن داخل أنظمة الإدارات الرياضية، ولأنهن لا يتطابقن مع الصور النمطية للأنوثة التي تستند إلى الثقافة الغربية[26].

20- وتشعر المقررة الخاصة بقلق عميق إزاء الاتجاهات الحالية في لوائح الأهلية الرياضية التي تعكس، بشكل متزايد، الاعتماد على الاختبارات الجينية الإلزامية لتحديد الجنس والمعايير البيولوجية الصارمة. وتُعيد هذه الأساليب إحياء ممارسات كان قد تم التخلي عنها من قبل في أعقاب انتقادات علمية وقانونية وأخلاقية متواصلة. فهي تنطوي على خطر إعادة فرض التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري والإثني والمتعدد الأبعاد، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، وتنطوي أيضا على خطر انتهاك مبدأ عدم الرجوع إلى الوراء. وهناك أيضاً تساؤلات عما إذا كانت النساء المنتميات إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة، بما في ذلك اللواتي تعرضن لتمييز متعدد الأبعاد، قد استُشرن واستُمع إلى آرائهن أثناء

(24) ورقة مقدمة من منظمة "سبورتس رايتس ووتش" والمركز الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة لويولا، لوس أنجلس.

(25) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً A/HRC/44/26.

(26) انظر A/HRC/44/26.

وضع معايير الأهلية. وتشمل هذه الاتجاهات قيام اللجنة الأولمبية الدولية، في آذار/مارس 2026، بوضع ونشر «السياسة الجديدة لحماية فئة الإناث (النساء) في الرياضة الأولمبية». وتود المقررة الخاصة أن يسلط الضوء على البيان المشترك بشأن الإنصاف والشمول وعدم التمييز في مجال الرياضة، الذي أصدره عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في شباط/فبراير 2026[27]. وهي تؤيد الدعوة الواردة في البيان المشترك الموجهة إلى «الدول واللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية لإعادة تأكيد التزامها بإدارة الرياضة القائمة على الكرامة والحقوق، والامتناع عن تأييد أو تطبيق حظر شامل أو اختبارات الجنس الجيني الإلزامية، وضمان أن تُوضع أي لوائح تتعلق بالأهلية من خلال عمليات شفافة وتشاركية، وأن تظل خاضعة للمراجعة المستمرة في ضوء الأدلة المتطورة ومعايير حقوق الإنسان».

دال- نقص التمثيل العرقي الكافي بين الرياضيين، وتصوير الأدوار بشكل نمطي

21- إن التمثيل الكافي للمجموعات العرقية والإثنية المهمشة في مختلف الألعاب الرياضية وعلى جميع مستويات هذه الألعاب أمر بالغ الأهمية. وعلى المستوى الشعبي، يمكن للرياضات التي تعكس التنوع العرقي والإثني داخل المجتمعات أن تعزز التماسك الاجتماعي وتكسر القوالب النمطية السائدة في المجتمع. وعلى المستويات الأكثر تميزاً، يمكن أن تساعد الأمثلة الملموسة للنجاح الرياضي في التصدي بشكل أكبر للصور النمطية العرقية الضارة وإلهام الأطفال والشباب من المجموعات العرقية والإثنية المهمشة. ويمكن أن تساعد الفرص الرياضية المتميزة والفرص التجارية المرتبطة بها، مثل الرعاية، الأفراد على تغيير تجاربهم الشخصية مع العنصرية النظمية والهيكلية. ويمكن أيضا أن يساعد ضم رياضيين من خلفيات عرقية وإثنية متنوعة إلى الفرق الرياضية الوطنية في دحض المفاهيم القومية الإثنية السائدة في بعض المجتمعات، والتي تربط بين البياض والهوية الوطنية وتكرس التسلسل الهرمي العرقي المؤذي.

22- وعكست لعبة الكريكيت، على وجه الخصوص، عبر التاريخ، التسلسلات الهرمية العرقية والدينية والطبقية والاجتماعية المتأصلة في الحياة الاجتماعية اليومية، وساهمت في تكريسها. وأدت لعبة الكريكيت دوراً كمؤسسة ذات طابع عولمي، حيث نُشرت من خلالها السلطة الإمبراطورية البريطانية ومُثُل «الهوية الإنكليزية» عبر العالم الاستعماري[28]. ويمكن ملاحظة الآثار المستمرة لذلك في عدم وجود تمثيل عرقي كافٍ بين ممارسي هذه الرياضة. فعلى سبيل المثال، أظهر تقرير صدر عام 2023 حول رياضة الكريكيت في إنكلترا وويلز أن اللاعبين البريطانيين من أصل آسيوي واللاعبين البريطانيين من ذوي البشرة السوداء لم يشكلوا معاً سوى 8,1 في المائة من لاعبي الكريكيت المحترفين الذكور في عام 2021، في حين أن ما بين 30 إلى 35 في المائة من ممارسي هذه الرياضة من البالغين في إطار الترفيه كانوا من خلفيات عرقية متنوعة؛ وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن عدد اللاعبين المحترفين البريطانيين من ذوي البشرة السوداء قد انخفض بنحو 75 في المائة خلال العقود الأخيرة[29]. وكشفت بيانات الاستطلاع التي جمعتها اللجنة المستقلة للمساواة في لعبة الكريكيت أن 50 في المائة من إجمالي المشاركين في الاستطلاع تعرضوا للتمييز خلال السنوات الخمس الماضية. وكانت النسب المئوية للمشاركين في الاستطلاع الذين أبلغوا عن تعرضهم لمثل هذا التمييز أعلى بشكل ملحوظ بين الأقليات العرقية: 87 في المائة من المستطلعة آراؤهم من أصل باكستاني أو بنغلاديشي؛ و82 في المائة من أصل هندي؛ و75

(27) متاح في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/discrimination/260225-joint-statement-on-fairness-inclusion-and-non-discrimination-in-sport.pdf.

(28) انظر Dominic Malcolm, Globalizing Cricket: Englishness, Empire and Identity (Bloomsbury, 2013).

(29) Independent Commission for Equity in Cricket, *Holding Up a Mirror to Cricket* (2023), p. 11.

في المائة من السود[30]. وفي جنوب أفريقيا، وثقت عملية «العدالة الاجتماعية وبناء الأمة» أدلة كثيرة على أن اللاعبين السود كانوا يُحرمون بشكل روتيني من الفرص الحقيقية، رغم إدراجهم رسمياً ضمن تشكيلات الفرق. وأدلى العديد من اللاعبين السابقين بشهاداتهم بأنهم كانوا يُختارون مراراً وتكراراً كلاعبين احتياطيين أو يُجبرون على حمل المشروبات، في حين كان زملاؤهم البيض يحظون بفرص اللعب بغض النظر عن مستواهم أو أدائهم مقارنةً بهم[31]. وبالمثل، في الهند، يشكل الداليت حوالي 17 في المائة من مجموع سكان البلد، لكنهم لا يزالون غائبين تقريباً عن هياكل الكريكيت الراقية. ويعيق عدم توفر بيانات مصنفة حسب الطبقة الاجتماعية ومتاحة للجمهور في مجال الكريكيت المحلي المساءلةَ ويزيد من الغموض فيما يتعلق بحجم الإقصاء[32].

23- ومن الأمثلة الأخرى على التمييز في المشاركة الرياضية مسيرة فيصل بن مبشر، لاعب الكريكيت الأحمدي من باكستان. فقد لعب السيد بن مبشر دوراً بارزاً في دوري الكريكيت المحلي في باكستان بين عامي 2011 و2017، وكان يُعتبر أحد أشهر لاعبي الكريكيت الأحمديين في السنوات الأخيرة[33]. ورغم ذلك، لم يمثل باكستان قط على الصعيد الدولي، وانتقل في نهاية المطاف إلى ألمانيا، حيث خاض أول مباراة دولية له مع المنتخب الألماني في عام 2021. وقد تحدث السيد بن مبشر عن تجربته مع أشكال التمييز اليومية التي واجهها في أوساط رياضة الكريكيت، موضحاً أنه كان غالباً ما يغير سلوكه لتجنب الشعور بعدم الارتياح أو التعرض للإقصاء من قبل زملائه في الفريق[34]. والتمييز الهيكلي الذي تواجهه الطائفة الأحمدية متجذر بعمق في الدولة والإطار القانوني لباكستان. وأدت السياسات الحكومية والأحكام الدستورية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإقصاء، مما أضفى الشرعية على التهميش الاجتماعي والديني للطائفة الأحمدية[35].

24- ولا تقتصر العوائق التي تحول دون التمثيل الملائم على تحديد من يمكنه المشاركة في الرياضة ومن لا يمكنه ذلك. ويمكن أن يؤثر التمييز العنصري والقوالب النمطية على الأدوار التي تُسند إلى الرياضيين في الرياضات الجماعية. وتلقت المقررة الخاصة معلومات من الجهات المعنية بشأن ممارسة "التوزيع العرقي غير المتكافئ"، لا سيما فيما يتعلق بالأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ويشير مصطلح التوزيع العرقي غير المتكافئ إلى التوجيه المنهجي للرياضيين على أساس العرق نحو مراكز لعب محددة تتميز بأدوار بدنية أو مساعدة أو تفاعلية، على عكس الأدوار الرياضية التي تتطلب قدرات معرفية أكبر وتركز على القيادة؛ فعلى سبيل المثال، يُلاحَظ تمثيل غير متكافئ للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في مراكز محددة، مثل مراكز الركض الى الخلف والاستقبال الواسع والدفاع الخلفي في كرة القدم الأمريكية، أو موقعي الجناح والهجوم في كرة القدم. ويُقال إن التوزيع العرقي غير

(30) المرجع نفسه، ص 12.

(31) Cricket South Africa, Social Justice and Nation-Building Project Interim Report (10 December 2021), paras. 414–428.

(32) Gaurav Bhawnani and Shubham Jain, “Does India need a caste-based quota in cricket? Drawing parallels from South Africa”, *Economic and Political Weekly*, vol. 53, No. 21 (May 2018).

(33) فيصل مبشر، الملف الشخصي للاعب، متاح في: https://www.espncricinfo.com/cricketers/faisal-mubashir-537048؛ و Saba Imtiaz, “Rabwah dreams of the green cap”, *The Cricket Monthly*, May 2016, available at https://www.thecricketmonthly.com/story/1002085.

(34) Imtiaz, “Rabwah dreams of the green cap”.

(35) ينص التعديل الثاني للدستور، الذي اعتُمد عام 1974، على أن الطائفة الأحمدية ليست من طوائف المسلمين؛ ويؤكد المرسوم رقم XX لعام 1984 هذا التمييز بشكل أكبر. انظر أيضاً Radio Free Europe/Radio Liberty, “Pakistan’s Ahmadis face rising persecution, violence”, 21 May 2013; and Human Rights Watch, “Pakistan: Ahmadis kept off minorities commission”, 8 May 2020.

المتكافئ يبدأ منذ المراحل الأولى للمشاركة الرياضية، ويستمر طوال المراحل المختلفة لمشاركة الرياضي في الرياضة[36]. وقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي غالباً ما يواجهون صوراً نمطية تركز على القوة البدنية الطبيعية على حساب المهارات والعمل الجاد والقيادة والقدرات الفكرية[37].

25- ونظراً لأهمية التمثيل العرقي على جميع المستويات، فإن المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء المظاهر المختلفة للعنصرية التي تسهم في إقامة الحواجز والعقبات التي يتعين على أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة تجاوزها ليتمكنوا من المشاركة في مختلف الألعاب الرياضية. ولا تنتهك أشكال العنصرية هذه الحق في المساواة وعدم التمييز بين الأفراد المتضررين فحسب، بل لها أيضاً تأثير ضار نظمي بقدر أكبر على التمثيل العرقي الملائم[38]. ونظراً لاستمرار هذه التفاوتات العرقية، تشدد المقررة الخاصة على الإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها التدابير الخاصة في مختلف مستويات الرياضة. وعليه، فهي تشعر بخيبة أمل لعدم تلقيها أي معلومات من الدول أو هيئات إدارة الرياضة بشأن تطبيق أي تدابير خاصة من هذا القبيل.

هاء- النقص الهيكلي في التمثيل في مجال إدارة الرياضة

26- تلقت المقررة الخاصة عدة تقارير توضح بالتفصيل كيف أن أفراد المجموعات المعرضة للتمييز العنصري، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من التمييز المتعدد الأبعاد، مثل النساء، يعانون من نقص كبير في التمثيل في الهيئات الإدارية الرياضية[39]. ورغم وجود أمثلة بارزة ومهمة لأشخاص، من بينهم نساء، ينتمون إلى مجموعات تعاني من التمييز العنصري، تمكنوا من الوصول إلى مناصب رفيعة في مجال إدارة الرياضة[40]، إلا أن الاتجاهات العامة المتمثلة في نقص التمثيل وما يرتبط به من تغييب لا تزال قائمة. وهناك العديد من العوامل المترابطة التي تسهم في استمرار التمثيل الناقص والممنهج للمجموعات العرقية في مجال إدارة الرياضة. وتشمل هذه، حسبما ورد، عدم وجود تدابير خاصة تُنفَّذ بفعالية مع ضمان المساءلة في حالة عدم الامتثال؛ وعواقب ممارسات "التوزيع العرقي غير المتكافئ"، التي تجعل الرياضيين المنتمين إلى المجموعات العرقية في وضع أقل ملاءمة للانتقال إلى مناصب في مجال إدارة الرياضة؛ وتدابير التنوع على مستوى المبتدئين التي لا تُترجم إلى تمثيل أفضل في المناصب القيادية العليا؛ والتحيز الضمني المتأصل في عمليات التوظيف والترقية والتقييم؛ ومعدلات تسرب مرتفعة بشكل غير متناسب بين الأشخاص الذين يعانون من مظاهر العنصرية النظمية؛ وثغرات كبيرة في البيانات المصنفة حسب العرق والأصل الإثني المستخدمة لرصد التمثيل داخل الهيئات الإدارية الرياضية؛ وعدم وجود إرادة سياسية لدى كبار المسؤولين في مجال إدارة الرياضة لاتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مشكلة التمثيل الناقص المتأصل في النظام.

27- وهذا النقص في التمثيل الهيكلي أمر مثير للقلق. ويعد تمثيل أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة في المناصب الإدارية الرياضية وسيلة مهمة محتملة للقضاء على أشكال العنصرية الهيكلية والنظامية في مجال الرياضة. وبالنظر إلى أن الرياضة صناعة تقدر بمليارات الدولارات وتشهد نمواً

(36) ورقة معلومات من خوان بيير ومنظمة «موفمان لافوا ديم».

(37) انظر A/79/299 وA/HRC/60/69.

(38) انظر A/HRC/60/69.

(39) انظر، على سبيل المثال، ورقات المعلومات المقدمة من خوان بيير ومنظمة «موفمان لافوا ديم» ومنظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.

(40) ورقة مقدمة من منظمة التعاون الإسلامي.

مستمراً، فإن هيئات الإدارة، لا سيما على مستوى النخبة، يمكن أن تكون مؤسسات ذات نفوذ كبير تحدد من يمكنه المشاركة ومن لا يمكنه ذلك. كما أن لديهم في كثير من الأحيان السلطة والموارد اللازمة لمنع حالات العنصرية وخطاب الكراهية الموجهة ضد الرياضيين و/أو المشجعين والتصدي لها[41]. ولا يتم حالياً استغلال الإمكانات المتاحة لهيئات إدارة الرياضة في مكافحة العنصرية على النحو الأمثل.

28- ورغم وجود ثغرات كبيرة في الأبحاث والبيانات، لا سيما فيما يتعلق بهذه الظواهر في بلدان الجنوب، فإن المعلومات المتاحة تكشف عن نقص منهجي في التمثيل. وتشير الأبحاث إلى أن الغالبية العظمى من المناصب الإدارية التنفيذية العليا في كرة القدم الأوروبية يشغلها رجال بيض. وقد ثبت أن من بين الآثار المترتبة على هذا النقص في التمثيل العرقي وجود أوجه قصور في استجابات المؤسسات تجاه العنصرية[42].

29- والتسلسل الهرمي القائم على أساس العرق والدين والطائفة والطبقة الاجتماعية، السائد في لعبة الكريكيت، لا يزال سائداً أيضاً في إدارة هذه الرياضة. فعلى سبيل المثال، خلصت اللجنة المستقلة للإنصاف في لعبة الكريكيت، في تقرير أعدته عام 2023 واستندت فيه إلى أدلة مستفيضة جمعتها، إلى أن «أشكالاً عميقة الجذور وواسعة الانتشار من العنصرية الهيكلية والمؤسسية، والتمييز على أساس الجنس والطبقة الاجتماعية، لا تزال موجودة في جميع جوانب هذه الرياضة»[43]. وتشير البيانات إلى أن مواطني جنوب آسيا يمثلون ما بين 26 و29 في المائة من إجمالي ممارسي رياضة الكريكيت على مستوى الهواة في إنكلترا وويلز، لكنهم لا يشكلون سوى 2,8 في المائة من شاغلي المناصب القيادية العليا في رياضة الكريكيت. ويكاد تمثيل السود في هياكل الإدارة العليا يكون معدوماً تماماً[44].

30- ومن الأمثلة الأخرى على ذلك إطلاق "لجنة هاميلتون" في عام 2021، استجابةً لمخاوف السير لويس هاميلتون بشأن الافتقار إلى التنوع العرقي والإثني داخل رياضة الفورمولا 1 وصناعة رياضة السيارات بشكل عام. وفي تقرير اللجنة المعنون «*تسريع التغيير: تحسين تمثيل الأشخاص السود في رياضة السيارات*»، أشارت اللجنة إلى أن نسبة ضئيلة فقط من المناصب في الإدارة العليا وإدارة الفرق والمجالات الفنية والهندسية وهياكل الحوكمة في رياضة السيارات يشغلها أشخاص من أصول أفريقية أو من مجموعات عرقية أخرى.

واو- الحوادث العنصرية، بما في ذلك خطاب الكراهية

31- تلقت المقررة الخاصة عدة بلاغات تفصّل حوادث عنصرية وقعت في مجال الرياضة، بما في ذلك هتافات عنصرية مقلقة وإهانات عنصرية موجهة إلى اللاعبين والمشجعين. ورغم أن العديد من هذه الحوادث وقعت، حسبما ورد، في سياق مسابقات رياضية رفيعة المستوى وذات صدى واسع، فإن الرياضيين الهواة على المستوى الشعبي، بمن فيهم الأطفال، يتعرضون أيضاً للاستهداف[45]. وغالباً ما تتفاقم الحوادث العنصرية التي تقع في الأحداث الرياضية بسبب الخطاب المليء بالكراهية على الإنترنت. وتؤدي الإساءات العنصرية عبر الإنترنت إلى تفاقم العنصرية الموجهة ضد الرياضيين والمشجعين؛ فهي

(41) ورقة قدمها العراق.

(42) Steven Bradbury, “Institutional racism, whiteness and the under-representation of minorities in leadership positions in football in Europe”, *Soccer and Society*, vol. 14, No. 3 (2013).

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه، ص 11.

(45) ورقة قدمتها البرتغال.

"فورية ومجهولة الهوية وقابلة للتوسع وعالمية النطاق"[46]. ويمكن أن تتقاطع العنصرية في العالم الواقعي وعبر الإنترنت مع الخطاب المعادي للمثليين والمتحولين جنسياً وذوي الإعاقة ومع الخطاب التمييزي على أساس نوع الجنس، مما يؤدي إلى تمييز متقاطع.

32- وفي عدة ورقات معلومات، أُعرب عن القلق من تزايد الهجمات العنصرية في مجال الرياضة بسبب المناخ السياسي الحالي وتزايد الرقمنة في هذا المجال[47]. ورغم وجود ثغرات كبيرة في البيانات المصنفة حسب العرق والأصل الإثني بشأن الحوادث العنصرية في مجال الرياضة، إلا أن هناك مصادر بيانات تبرر هذا القلق. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات التي جمعتها منظمة المجتمع المدني «كيك إت آوت» إلى أن الحوادث العنصرية، بما في ذلك تلك التي تنبع من مشاعر معادية للسامية وكراهية الإسلام، تزايدت على الصعيدين الاحترافي والشعبي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خلال السنوات الأخيرة[48].

33- وتلقت المقررة الخاصة معلومات مقلقة عن حوادث عنصرية استهدفت النساء والفتيات اللواتي يمارسن كرة القدم على مستوى الناشئين والهواة البالغين في سويسرا. فعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات التي أبلغ عنها، تعرضت لاعبة شابة من نادي غراسهوبر زيورخ لإهانات عنصرية من قبل مساعد مدرب الفريق المنافس خلال مباراة للفتيات الصغيرات، ولم يتم التعامل مع هذه الإهانات بشكل فعال أثناء المباراة[49]. وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن مشاريع طُورت في محاولة للتصدي للعنصرية في كرة القدم على مستوى القاعدة الشعبية[50].

34- وتتمتع كرة القدم الاحترافية بتاريخ طويل من الحوادث العنصرية المؤسفة، مثل الهتافات العنصرية والشتائم العنصرية وإلقاء قشور الموز على اللاعبين من أصل أفريقي[51]. وأدى التكامل المتزايد بين وسائل التواصل الاجتماعي وكرة القدم إلى تكرار هذه الآفات المتأصلة منذ زمن طويل عبر الإنترنت. وتعد الإساءات التي تعرض لها بوكايو ساكا وماركوس راشفورد وجادون سانشو، وهم لاعبون من أصل أفريقي، عقب نهائي بطولة كأس الأمم الأوروبية 2020 التي نظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، مثالاً بارزاً على الكراهية العنصرية عبر الإنترنت في عالم كرة القدم. فقد تعرض اللاعبون الثلاثة في منتخب إنكلترا لسيل من الاتهامات الجائرة والإهانات العنصرية عقب هزيمة إنكلترا في المباراة النهائية. ووفقاً لتحقيق مستقل، نُشر ما لا يقل عن 80 صورة متحركة لقرد، بالإضافة إلى عبارات عنصرية أخرى، على حساب السيد ساكا على إنستغرام، حيث بقي بعض المحتوى منشوراً على الإنترنت لأكثر من 24 ساعة على الرغم من بلاغات المستخدمين[52]. وتُظهر حالات مماثلة من الإساءات العنصرية، مثل تلك التي تعرض لها فينيسيوس جونيور، اللاعب الأفرو-برازيلي الذي لعب في إسبانيا، كيف أن الإساءات العنصرية الموجهة إلى اللاعبين المنحدرين من أصل أفريقي لا تزال متجذرة بعمق في ثقافات كرة القدم

(46) ورقة معلومات قدمها خوان بيير ومنظمة «موفمان لافوا ديم».

(47) ورقة قدمتها البرتغال؛ ومنظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومؤسسة إليزكا للإغاثة؛ وخوان بيير؛ وموفمان لافوا ديم؛ ومنظمة humanrights.ch.

(48) منظمة «كيك إت آوت»، «تقرير الحوادث 25/2024» (2025).

(49) ورقة قدمتها منظمة humanrights.ch.

(50) ورقة قدمتها ألمانيا.

(51) ورقة قدمتها البرتغال.

(52) ورقة معلومات قدمها خوان بيير ومنظمة «موفمان لافوا ديم».

المعاصرة وأجواء الملاعب[53]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإساءات العنصرية التي تعرضت لها لاعبة كرة القدم الجامايكية خديجة شاو تُظهر كيف تتجلى العنصرية عند تقاطع العرق والجنس.

35- وتحميل الرياضيين المنتمين إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة مسؤولية إخفاقات فريقهم، عندما يشعر المشجعون بخيبة أمل من أداء فريقهم، أمر شائع في العديد من الحوادث العنصرية. وفي أعقاب هزيمة المنتخب الهندي للهوكي للسيدات في نصف نهائي دورة الألعاب الأولمبية عام 2021، تعرضت اللاعبة فاندانا كاتاريا للاستهداف. ويُزعم أن رجلين رقصا وأطلقا الألعاب النارية خارج منزل السيدة كاتاريا في لفتة ساخرة. وعندما خرج أفراد عائلتها، وُجهت إليهم تعليقات تنم عن التمييز الطبقي، تلمح إلى أن الفريق خسر بسبب كثرة عدد اللاعبين من طائفة الداليت[54].

36- وتُعد الحوادث العنصرية، التي قد تشمل حالات تصل إلى حد التحريض على التمييز والكراهية والعنف، ضارةً للغاية بالرياضيين على مستويي النخبة والقاعدة الشعبية. ويمكن أن يكون لها تأثير ضار على الصحة النفسية للرياضيين. وقد يتفاقم هذا الأمر عندما يتعرض الرياضيون لحوادث عنصرية متعددة، وهو أمر شائع. وفي المستويات الاحترافية، يمكن أن تؤدي هذه الآثار السلبية على الصحة النفسية إلى تعطيل استمرارية مسيرة الرياضيين المهنية ومصادر رزقهم. وعلى المستوى الشعبي، يمكن للعنصرية أن تؤثر على الحياة اليومية للرياضيين، وتضر بالتماسك الاجتماعي، وتؤثر على تنشئة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جعل مثل هذه الحوادث العنصرية أمرا طبيعيا قد يكون له تأثير متسلسل. وقد يتأثر المشجعون المنتمون إلى مجموعات تعاني من التمييز العنصري بشكل غير مباشر بالكراهية الموجهة نحو الرياضيين. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيع الكراهية العنصرية في مجال الرياضة قد يعني أن المشجعين المنتمين إلى مجموعات معينة يتعرضون لإساءات مماثلة[55].

37- وقد يتفاقم تأثير الحوادث العنصرية في الحالات التي لا تتخذ فيها السلطات المعنية والهيئات الإدارية الرياضية والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك شركات وسائل التواصل الاجتماعي، الإجراءات الكافية. وتلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأن بعض المسؤولين عن إدارة الشؤون الرياضية قد قللوا من شأن الهتافات العنصرية الصادرة عن المشجعين، وعزوها إلى روح التنافس والمشاعر المرتبطة بالفعاليات الرياضية التنافسية. وهي تشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تشير إلى احتمال وجود ثقافة الصمت داخل بعض المؤسسات الرياضية، حيث يُقال إن العديد من لاعبي كرة القدم الأفارقة والأمريكيين الجنوبيين قد نُصحوا بعدم التحدث علناً عن تجاربهم مع العنصرية خوفاً من التعرض لعقوبات تعاقدية. وقد تنشأ تحديات محددة عند التصدي للإساءات العنصرية عبر الإنترنت بسبب الثغرات في الأطر التنظيمية والاعتماد المفرط على التنظيم الذاتي من جانب شركات وسائل التواصل الاجتماعي.

زاي- استضافة الأحداث الرياضية، بما في ذلك الأحداث الدولية الكبرى

38- يمكن أن توفر استضافة الأحداث الرياضية، بما في ذلك الأحداث الدولية الكبرى، فرصاً للهيئات الإدارية الرياضية والدول لتعزيز تدابير مكافحة العنصرية. ويمكن أن تشكل وسيلة بارزة

(53) Vincent Sima Olé and Robbie Newton, “FIFA needs to call full time on discrimination”, Human Rights Watch dispatches, 24 February 2026.

(54) NDTV، «إهانة طائفية موجهة لعائلة لاعبة الهوكي فاندانا كاتاريا، واعتقال شخص واحد: تقرير»، 5 آب/أغسطس 2021، وسومان غوش، «الصراخ الطبقي في الرياضات الهندية: إعادة النظر في التمييز الطبقي ضد بالوانكار بالو وفاندانا كاتاريا»، Contemporary Voice of Dalit، 14 حزيران/يونيه 2025.

(55) ورقات معلومات مقدمة من منظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومؤسسة إليزكا للإغاثة؛ وخوان بيير وموفمان لافوا ديم؛ ومنظمة humanrights.ch.

للرياضيين المنتمين إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة للتصدي للصور النمطية السلبية وإلهام الأطفال والشباب. وتنطوي استضافة الأحداث الرياضية، ولا سيما المسابقات الدولية الكبرى، على العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

39- وقد أعرب العديد من منظمات حقوق الإنسان عن القلق بشأن الطريقة التي تتخذ بها الهيئات الإدارية الرياضية قراراتها بشأن اختيار المضيفين للفعاليات الدولية، وبشأن ما إذا كانت تقييمات الأثر على حقوق الإنسان تُجرى بشكل منتظم عند اتخاذ هذه القرارات. وترحب المقررة الخاصة ببعض التدابير التي اتخذتها الهيئات الإدارية الرياضية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، من أجل إجراء تقييمات لأثر هذه الأحداث على حقوق الإنسان عند تحديد المدن المضيفة للأحداث الرياضية. ومع ذلك، لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى أن مسألة التمييز العنصري لا تُدرج إلا بشكل محدود في تقييمات الأثر على حقوق الإنسان. وقد تتأثر الفئات المعرضة للتمييز العنصري بشكل غير متناسب بأي آثار سلبية على حقوق الإنسان تتعلق باستضافة الأحداث الرياضية، وذلك بسبب وضعها الاجتماعي ومواطن الضعف التي تعاني منها أصلا، مما يؤكد ضرورة ضمان أن تكون مسألة التمييز العنصري في صميم تقييمات الأثر.

40- وبالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بقرارات التخطيط والاستضافة، تثير المرحلة التنفيذية للفعاليات مخاوف أخرى تتعلق بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، عادةً ما تستلزم استضافة الأحداث الرياضية الدولية الكبرى عمليات أمنية واسعة النطاق. وقد ينطوي ذلك على مخاطر كبيرة تتمثل في تفاقم مظاهر التمييز العنصري الذي يمارسه موظفو إنفاذ القانون، بما في ذلك التنميط العنصري واستخدام القوة المفرط والمميت. ويزيد من حدة هذه المخاطر الإدماجُ المتزايد للذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي المصمم لإدارة الأمن العام خلال الأحداث الرياضية. ومن القضايا المهمة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان النزوح الداخلي الذي قد يحدث نتيجة للتحضيرات التي تسبق الأحداث الرياضية الدولية الكبرى. ومن المرجح أن يتأثر أفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة بشكل غير متناسب بهذه الأزمات بسبب الضعف الذي يعانون منه أصلا.

حاء- الإفلات من العقاب في حالات التمييز العنصري في مجال الرياضة

41- قد يواجه الرياضيون الذين يتعرضون لأشكال التمييز العنصري والمتداخل في مختلف مستويات الرياضة العديد من العوائق الكبرى فيما يتعلق بتقديم الشكاوى والوصول إلى سبل الانتصاف، مما يسهم في خلق مناخ عام من الإفلات من العقاب في مجال الرياضة. وتعمل هذه العوائق على الصعيد الهيكلي، من خلال أطر الحوكمة والمعايير الثقافية، وكذلك على الصعيد الإجرائي، من خلال تعقيد سبل الانتصاف المتاحة وتكلفتها وإمكانية الوصول إليها.

42- وقد يكون بعض أشكال العنصرية، ولا سيما الأشكال الهيكلية والنظمية منها، متأصلة إلى درجة كبيرة في رياضة ما وفي إدارتها وثقافتها بشكل عام، لدرجة أنه قد لا يُنظر إليها على أنها تمييز، ولا يتوفر مسار واضح للانتصاف فيها. وقد تهيمن الروايات التي تركز على أهمية أن تُحسم النتائج من خلال المنافسة الرياضية، بدلاً من الإجراءات القانونية، وقد يكون لذلك تأثير مثبط إضافي على الرياضيين الذين يسعون إلى الحصول على تعويض. وقد يتفاقم هذا التعتيم على العنصرية بسبب مخاوف الرياضيين من التعرض للاستبعاد المهني أو الانتقام جراء التعبير عن آرائهم بشأن العنصرية[56].

(56) ورقات معلومات مقدمة من منظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ وشركة International Attestations؛ ومنظمة "سبورتس رايتس ووتش".

43- وقد تواجه النخب الرياضية التي تقرر التماس الانتصاف من مظاهر التمييز العنصري التي تشملها قواعد ولوائح الهيئات الإدارية الرياضية مسارات قانونية معقدة. وغالباً ما تكون آليات ولجان التحكيم الموجودة ضمن هيئات إدارة مختلف الألعاب الرياضية هي الملاذ الأول للرياضيين. وكما أكد العديد من التقارير التي تلقتها المقررة الخاصة، أُثيرت مخاوف جدية بشأن استقلالية هذه الهيئات وحيادها، وبشأن معرفتها بمعايير حقوق الإنسان وتطبيقها لها بشكل متسق. وإذا تعذر على الهيئة الإدارية الرياضية المعنية حل الشكوى، فثمة خيار يتمثل في إحالتها إلى محكمة التحكيم الرياضية، التي تعمل كهيئة تحكيم عالمية. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم بشأن مدى التزام المحكمة المستمر بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها، بما في ذلك حظر التمييز العنصري. وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق ما ورد من تقارير بشأن محدودية السوابق القضائية للمحكمة في قضايا التمييز العنصري[57].

44- ويقع مقر محكمة التحكيم الرياضية في سويسرا، ويمكن الطعن في قراراتها أمام المحكمة الاتحادية السويسرية لأسباب إجرائية محدودة. وقد نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في بعض القضايا المتعلقة بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف المحلية. وقد يُطلب من الرياضيين التعامل مع مسارات قانونية معقدة وطويلة ومتشعبة تشمل ولايات قضائية متعددة، غالباً ما تكون أجنبية. وينطوي السعي للحصول على تعويض على تكاليف باهظة، لا سيما في الحالات التي تتطلب تصعيد القضية عبر مراحل متعددة. وتشمل هذه التكاليف أتعاب المحامين وتكاليف السفر والتأشيرة. ورغم بذل بعض المحاولات لتقديم الدعم للرياضيين ذوي الدخل المنخفض، مثل المساعدة القانونية التي تقدمها محكمة التحكيم، لا يزال هناك خطر كبير من أن يواجه الرياضيون الذين ينحدرون من أصول عرقية موجودة في بلدان الجنوب عوائق غير متناسبة في الحصول على سبل الانتصاف. وقد يواجه هؤلاء الرياضيون أيضاً عقبات إجرائية محددة، مثل الصعوبات في الحصول على التأشيرات اللازمة لحضور جلسات التحكيم أو الإجراءات القضائية ذات الصلة في بلدان الشمال العالمي[58].

45- وقد يكون من الصعب في بعض الحالات تحديد ما إذا كان ينبغي معالجة قضية التمييز العنصري من قبل الهيئة الإدارية الرياضية المعنية أم من قبل السلطات الوطنية. وثمة أشكال من العنصرية تحدث في مجال الرياضة، بما في ذلك خطاب الكراهية الذي يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف، وتقع على عاتق أجهزة إنفاذ القانون الوطنية المختصة في البلد المضيف مسؤولية التصدي لها أيضاً. ورغم تطبيق عقوبات جنائية في بعض حالات خطاب الكراهية العنصري الذي يُطلق خلال الأحداث الرياضية، لا يزال هناك احتمال من أن يحتار الرياضيون المتضررون بشأن الوسائل الأنسب والأكثر فعالية لطلب الانتصاف، مما يسهم في إفلات الجناة من العقاب.

46- وغالباً ما تحظى أعمال العنصرية المرتبطة بالرياضة التي تُرتكب في الفضاءات الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، بحماية تتمثل في طبقة إضافية من الإفلات من العقاب. وغالباً ما يُنظر إلى البيئات الإلكترونية على أنها مساحات تتسم بمساءلة محدودة، حيث يقلل إخفاء الهوية من حواجز التردد ويسهل انتشار المحتوى العنصري. وتسهم هذه الديناميات في تطبيع الخطاب العنصري، لا سيما بالنظر إلى الانتشار العالمي للمنصات الإلكترونية. ولا تزال مسؤوليات هيئات إدارة الرياضة والسلطات العامة ومشغلي المنصات في التصدي للإساءات عبر الإنترنت غير واضحة. وتغيب إلى حد كبير الآليات المحددة للتصدي للعنصرية عبر الإنترنت في مجال الرياضة، وهناك حالات سُمح فيها

(57) ورقات معلومات مقدمة من منظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ وشركة International Attestations؛ ومنظمة "سبورتس رايتس ووتش".

(58) ورقات معلومات مقدمة من منظمة (FAIR) المعنية بالرصد والبحث والإبلاغ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان؛ وشركة International Attestations؛ ومنظمة "سبورتس رايتس ووتش".

باستمرار وجود محتوى عنصري متعلق بالرياضة على منصات التواصل الاجتماعي على الرغم من بلاغات المستخدمين.

رابعاً- إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان

47- تتضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حظراً شاملاً لجميع أشكال التمييز العنصري، وهو حظر ينطبق على جميع المجالات الرياضية وعلى جميع مظاهر العنصرية الموضحة في القسم السابق. وكما ورد في المادة 1(1)، تتضمن الاتفاقية تعريفا فضفاضا للتمييز العنصري بوصفه أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

48- وقد التزمت الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بالسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد مجتمع محلي ودولي خال من جميع أشكال العنصرية. ولتيسير تحقيق هدف المساواة العرقية فعلياً، تلزم المادة 2 من الاتفاقية الدول الأطراف بأن تكفل عدم مشاركتها في أي عمل من أعمال التمييز العنصري وعدم تأييدها أي برامج تؤدي إلى عدم المساواة العرقية. والدول الأطراف ملزمة، علاوة على ذلك، باتخاذ إجراءات فعالة وفورية في حالات العنصرية أو عدم المساواة العرقية أو التمييز العنصري، بما في ذلك أشكال العنصرية النظمية والهيكلية والمتقاطعة.

49- وتمتد الالتزامات الرامية إلى تحقيق المساواة العرقية وضمان عدم التمييز لتشمل جميع مجالات السياسة الحكومية ونطاق نفوذها، بما في ذلك الإدارة العامة للرياضة وتنظيم الكيانات التجارية المشاركة في إدارة الرياضة. وسواء أكان التمييز العنصري في مجال الرياضة متعمداً أم لا، فهذا أمر لا صلة له بواجب التصرف الواقع على عاتق الدول الأطراف في ضوء نطاق حظر التمييز العنصري بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان.

50- ويجب على الدول أيضاً أن تكفل تمتع جميع الجماعات العرقية والإثنية بحقوقها الإنسانية كاملة، في سياق الرياضة على النحو المنصوص عليه في المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتنص المادة 5 من الاتفاقية على المساواة أمام القانون، بما في ذلك الحق في المشاركة المتساوية في الأنشطة الثقافية والحق في المساواة في المعاملة أمام المحاكم وسائر هيئات إقامة العدل؛ وتنص المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا على الحق في المشاركة على قدم المساواة في الحياة الثقافية. وكما ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية، "يندرج الحق في المشاركة في الأنشطة الرياضية، سواء أكانت على مستوى القاعدة الشعبية، أو الهواة أو المحترفين أو النخبة، ضمن الحقوق الثقافية، التي تُعرّف على أنها حقوق تتعلق بالهويات وأساليب الحياة"[59].

51- وفيما يتعلق بالحوادث العنصرية التي تقع خلال الأحداث الرياضية والكراهية العنصرية على وسائل التواصل الاجتماعي، تسلط المقررة الخاصة الضوء على أهمية المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعملاً بالمادة 4، يتعين على الدول الأطراف إدانة كل دعاية وكل منظمة تستند إلى أفكار أو نظريات تفوق عرق أو مجموعة من الأشخاص من لون أو أصل

(59) A/79/299، الفقرة 4.

إثني معين، أو التي تحاول تبرير أو تشجيع الكراهية العنصرية والتمييز العنصري بأي شكل من الأشكال، والتعهد باتخاذ تدابير فورية وإيجابية تهدف إلى القضـــاء على كل تحريض على هذا التمييز أو أفعاله. وتتناول معايير حقوق الإنسان الإضافية، بما في ذلك التوصية العامة رقم 35 (2013) الصادرة عن لجنة القضـاء على التمييز العنصـري وخطة عمل الرباط بشـأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشـــكل تحريضـــاً على التمييز أو العداء أو العنف، بالتفصـــيل التزامات الدول بمنع خطاب الكراهية والتصدي له ومعالجته، بما في ذلك الكراهية عبر الإنترنت[60].

52- وينص القانون الدولي لحقوق الإنسـان، بما في ذلك المادة 6 من الاتفاقية الدولية للقضـاء على جميع أشكال التمييز العنصـري، على أن لجميع الأشـخاص الذين يتعرضـون للتمييز العنصـري الحق في الحصـول على سـبل الانتصـاف، وهو ما ينطبق أيضـاً على الحالات التي يحدث فيها التمييز في سـياق الرياضة.

53- ويقر إعلان وبرنامج عمل ديربان بأن العنصـرية والتمييز العنصـري لا يزالان قائمين في العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك الأنشـــطة الثقافية والرياضـــية. وفي الفقرة 218 من برنامج العمل، تُحث الدول على العمل، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، واللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الرياضـية الدولية والإقليمية، على تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة العنصـرية في مجال الرياضـة. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الدول على تعزيز التسامح والاحترام والحوار بين الثقافات من خلال الرياضة، وإطلاق مبادرات تثقيفية وتوعوية عبر الرياضة، لا سيما المبادرات التي تستهدف الشباب.

54- وتضطلع الكيانات الخاصة بدور هام في إدارة الرياضة. وتحدد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان الالتزامات ذات الصـلة الواقعة على عاتق الحكومات والمسـؤوليات ذات الصـلة الواقعة على عاتق الحكومات والأعمال التجارية على حد سـواء. وتنص المبادئ التوجيهية على أنه يجب على الدول أن تحمي من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة داخل أراضيها و/أو المناطق الخاضعة لولايتها القضائية، بما في ذلك مؤسسات الأعمال. وينبغي للدول أن توفر هذه الحماية من خلال اتخاذ إجراءات تشمل فيما تشمله ضمان سياسات وتشريعات ولوائح وأحكام قضائية فعالة. وتنص المبادئ التوجيهية على مسؤولية الشركات عن منع انتهاكات حقوق الإنسان التي تكون قد تسببت أو أسهمت فيها، وعن التخفيف من حدتها ومعالجتها، وعن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنســـان فيما يتعلق بالأنشـــطة التجارية ذات الصـــلة. وبالإضـــافة إلى ذلك، تحدد المبادئ التوجيهية التزامات الحكومات ومسـؤوليات الكيانات التجارية فيما يتعلق بضـمان إمكانية الوصـول إلى سـبل الانتصـاف من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

55- تحتل الرياضـة، باعتبارها ظاهرة واسـعة النطاق ومتعددة التخصـصـات ومتنوعة، مكانة فريدة وقوية في المجتمعات حول العالم. وهي مجال يشـــمل التنمية الشـــخصـــية والتعبير الثقافي والنشـــاط الاقتصـــادي والهوية الجماعية. وتتمتع الرياضـــة بإمكانيات كبيرة لتعزيز المســـاواة والتنوع، والتصـــدي للصور النمطية العنصرية الضارة، وتعزيز التضامن عبر الفوارق العرقية والإثنية والثقافية. ومع ذلك، فإن التحقق الكامل لهذه الإمكانات لا يزال بعيدا كل البعد. بل إن الرياضـــة – من المســـتوى الشـــعبي

(60) انظر أيضاً الوثيقة A/78/538.

وصـــولاً إلى مســـتوى النخبة – لا تزال تعكس، بل وتكرس في كثير من الأحيان، أوجه عدم المســـاواة الهيكلية والنظامية داخل البلدان وفيما بينها.

56- وليســت العنصــرية والتمييز العنصــري وكراهية الأجانب وما يتصــل بذلك من تعصــب ظواهر منعزلة أو اســتثنائية في مجال الرياضــة. فهي منتشــرة على نطاق واســع، ومتعددة الأبعاد، وغالباً ما تكون مترسخة بعمق. وتزداد حدة هذه الديناميات عند النظر إليها من منظور تقاطعي يكشف عن كيفية تقاطع العرق والإثنية والنســـب والطبقة الاجتماعية مع الجنس والدين والوضـــع القانوني للمهاجرين والإعاقة وغيرها من أسباب التمييز، مما يؤدي إلى أضرار مركبة ومتمايزة.

57- ولا تزال القوى الهيكلية التاريخية والحالية تؤثر على فرص ممارســـة الرياضـــة والتجارب المرتبطة بها. وتُظهر هذه الحقائق أن العنصـــرية في الرياضـــة لا يمكن معالجتها بمعزل عن أنظمة السلطة وعدم المساواة الأوسع نطاقاً على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، من الضروري أن تنفذ الدول التوصيات الموضحة أدناه في إطار نُهج أوسع نطاقاً للعدالة التعويضية. وتقتضي هذه النُهج تحديد الطبيعة النُظمية للعنصرية والتمييز المتقاطع والاعتراف بها وتوفير سبل الانتصاف منها، بوصــفها مدفوعة بالجرائم في حق الإنســانية المتعلقة بالاســتعمار والاســتعباد والفصــل العنصــري والاضطهاد الطائفي الاجتماعي والنظام الأبوي وما يتصل بذلك من موروثات القمع المستمر.

58- ورغم التأثير الكبير الذي تتمتع به الهيئات الإدارية الرياضــية والجهات الفاعلة ذات الصــلة، فإنها غالباً ما فشــلت في منع العنصــرية أو التصــدي لها بالشــكل المناســب. وقلة التنوع العرقي في صــفوف القيادات، والافتقار إلى الشــفافية والمشــاركة في صــنع القرار، وعدم الامتثال الكافي للمعايير الدولية لحقوق الإنســان، كلها عوامل تســهم في اســتمرار الممارســات التمييزية. وعلى غرار ذلك، فإن العوائق التي تحول دون الوصــول إلى ســبل انتصــاف فعالة، بســبب تعقيد الإجراءات القانونية وارتفاع التكاليف والخوف من الانتقام وعدم كفاية الاستجابات المؤسسية، ساهمت في تهيئة مناخ من الإفلات من العقاب، مما يفاقم الظلم.

59- ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان إطاراً واضحاً وشاملاً لمواجهة هذه التحديات. ولا تتطلب هذه الالتزامات فقط التنفيذ المتســق لحظر التمييز، بل تتطلب أيضــاً اتخاذ تدابير اســتباقية ومســتمرة ومنهجية لتحقيق المساواة الموضوعية. وتقتضي أيضا المساءلة، وسبل الانتصاف الفعالة، والمشاركة الفعالة للأكثر تضرراً من التمييز في صياغة السياسات والممارسات.

60- وفي نهاية المطاف، فإن القضــاء على العنصــرية في الرياضــة وتحقيق إمكاناتها كقوة دافعة للتغيير الإيجابي يتطلبان إحداث تغيير جذري وإقامة شــراكات بين مختلف الأطراف المعنية. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات منســـقة من جانب الدول وهيئات إدارة الرياضـــة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ويجب أن تتجاوز الجهود الإيماءات الرمزية والتدابير التفاعلية لتتجه نحو اســتراتيجيات شــاملة تعالج الأســباب الجذرية، وتعيد توزيع الفرص، وتقضــي على اختلالات توازن القوى الراسخة والتسلسلات الهرمية العرقية.

باء - التوصيات

61- ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) جمع بيانات مصــنفة حســب العرق والأصــل الإثني بشــأن العنصــرية في مجال الرياضة، مع ضمان أن تشمل جهود البحث وجمع البيانات المظاهرَ النظمية والهيكلية للعنصرية، فضلاً عن أشكال التمييز المتداخلة؛

(ب) ضمان تنفيذ جميع أنشطة جمع البيانات بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والتوجيهات ذات الصلة، بما فيها التوجيهات الصادرة عن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنونة "البيانات المصنفة لأجل النهوض بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي: التقدم والتحديات" و"نهجٌ قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم ترك أحد خلف الركب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(ج) الاستثمار في البنية التحتية الرياضية والبرامج والتدريب المخصص للأطفال والشباب، مع ضمان الوصول العادل إلى هذه الموارد لأفراد المجموعات العرقية والإثنية المهمشة، بما في ذلك من خلال تدابير محددة الأهداف، مثل الصناديق المجتمعية. وينبغي إيلاء الاهتمام لتحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الرياضات التي تنطوي على تكاليف باهظة؛

(د) اتخاذ خطوات شاملة لمنع النزاعات العنيفة ومعالجتها وحلها، نظراً لارتباطها بالتمييز العنصري وتأثيرها الضار على الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، بما في ذلك الرياضة. وتحدد المقررة الخاصة، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة بشأن أوجه الترابط المتعدد الأبعاد بين النزاع والعنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، سلسلة من التوصيات في هذا الصدد وتحث الدول على تنفيذها بفعالية[61]؛

(هـ) حماية البنية التحتية الرياضية وضمان حرية التنقل وسلامة الرياضيين في حالات النزاع والاحتلال، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(و) الامتناع عن إقرار أو تطبيق أي لوائح تتعلق بالأهلية تؤدي إلى أشكال من التمييز العنصري والمتداخل؛

(ز) التواصل مع الهيئات الإدارية الرياضية لضمان وضع جميع لوائح الأهلية من خلال عمليات شفافة وتشاركية، تشمل إجراء مشاورات جادة مع أفراد من المجموعات العرقية والإثنية المهمشة والأشخاص الذين عانوا من التمييز المتعدد الأبعاد. وينبغي أن تظل جميع لوائح الأهلية خاضعة للمراجعة المستمرة في ضوء الأدلة المتجددة ومعايير حقوق الإنسان؛

(ح) التعاون مع هيئات إدارة الرياضة بشأن اتخاذ تدابير فعالة في مجالات المساواة والتنوع والاندماج لضمان التمثيل العرقي والإثني في مختلف المراكز الرياضية، وكذلك في المناصب التدريبية والإدارية ومجالس الإدارة؛

(ط) ضمان حظر التحريض على التمييز أو العداء أو العنف، وتجريمه في الحالات الأكثر خطورة، ضمن الأطر القانونية الوطنية بطريقة تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخطة عمل الرباط؛

(ي) التنفيذ الفعلي للمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من أجل التصدي للتأثير المدمر الذي تحدثه الكراهية العنصرية وخطاب الكراهية على الرياضة، وتعزيز الإمكانات الإيجابية للرياضة باعتبارها قوة في مواجهة العنصرية، والتعاون مع الهيئات الإدارية الرياضية وشركات التكنولوجيا من أجل تحقيق هذه الإمكانات؛

(61) A/80/496، الفقرة 52.

(ك) الاستثمار بشكل كبير، بالشراكة مع هيئات إدارة الرياضة وشركات التكنولوجيا، في تدابير استباقية غير قانونية تستند إلى الأدلة، مثل الخطاب المضاد، وحملات التوعية العامة، والتثقيف، والمشاريع المجتمعية، والخطوات الرامية إلى حشد الدعم المجتمعي للتعددية، وذلك لمكافحة خطاب الكراهية العنصري في مجال الرياضة، بما في ذلك التحريض على التمييز والعداء والعنف. وينبغي اعتبار استضافة الأحداث الرياضية فرصة مهمة لتنفيذ هذه التدابير غير القانونية؛

(ل) التمسك بالحق في حرية التعبير والرأي في جميع الجهود الرامية إلى منع الكراهية العنصرية وخطاب الكراهية العنصري في مجال الرياضة والتصدي لهما، مع ضمان أن يفي أي تقييد لهذه الحقوق بمعايير الشرعية والضرورة والتناسب والشرعية؛

(م) العمل بالتعاون مع هيئات إدارة الشؤون الرياضية لضمان إجراء تقييمات لأثر حقوق الإنسان في إطار الاستعدادات لاستضافة الأحداث الرياضية، وضمان إدراج معايير التمييز العنصري في هذه التحليلات؛

(ن) التأكد من أن جميع عمليات الأمن العام المتعلقة باستضافة الأحداث الرياضية، بما في ذلك أي استخدام للذكاء الاصطناعي، تلتزم التزاماً تاماً بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(س) ضمان توفير سبل انتصاف فعالة لجميع من تعرضوا لأشكال العنصرية في مجال الرياضة. وينبغي أن يشمل ذلك قيام الهيئات الحكومية المختصة بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة في القضايا ذات الصلة، فضلاً عن التعاون على نطاق أوسع مع هيئات إدارة الرياضة وشركات التكنولوجيا من أجل إعمال الحق في الانتصاف الفعال.

62- وينبغي لهيئات إدارة الرياضة والجهات الفاعلة ذات الصلة القيام بما يلي:

(أ) مواصلة وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى دعم إتاحة ممارسة الرياضة للأطفال والشباب، وضمان أن تكون هذه البرامج موجهة بشكل فعال وأن تعالج أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الرياضة التي يعاني منها الأطفال والشباب المنتمون إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة، وجمع بيانات مصنفة حسب العرق والإثنية بشأن العوائق التي تحول دون الوصول إلى الرياضة، من أجل توجيه هذه التدابير بشكل ملائم ورصد فعاليتها؛

(ب) الامتناع عن وضع أو تطبيق أي لوائح تتعلق بالأهلية تؤدي إلى أشكال من التمييز العنصري والمتداخل؛

(ج) وضع لوائح تحديد الأهلية من خلال عمليات شفافة وتشاركية تشمل إجراء مشاورات جادة مع أفراد من المجموعات العرقية والإثنية المهمشة والأشخاص الذين عانوا من التمييز المتعدد الأبعاد، وضمان إخضاع هذه اللوائح لمراجعة مستمرة، مع مراعاة الأدلة المتجددة ومعايير حقوق الإنسان؛

(د) اتخاذ خطوات استباقية لتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة الرياضيين من الأقليات العرقية، والقضاء على الصور النمطية العرقية في توزيع الأدوار بين اللاعبين، وعمليات اكتشاف المواهب، ومسارات التقدم الوظيفي؛

(هـ) وضع وتنفيذ تدابير فعالة في مجالات التنوع والإنصاف والاندماج لضمان التمثيل الكافي للأفراد المنتمين إلى المجموعات المعرضة للتمييز العنصري في جميع المناصب داخل هيئات إدارة الرياضة، بما في ذلك المناصب القيادية العليا. وينبغي رصد تنفيذ هذه التدابير من خلال جمع بيانات مصنفة حسب العرق والأصل الإثني؛

(و) العمل مع الدول وشركات وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ إجراءات حاسمة ومتناسبة عند وقوع حوادث عنصرية في سياق الأحداث الرياضية؛

(ز) العمل بالشراكة مع الدول وشركات التكنولوجيا لوضع وتنفيذ تدابير غير قانونية استباقية وقائمة على الأدلة من أجل منع العنصرية؛

(ح) التأكد من إجراء تقييمات الأثر على حقوق الإنسان بشكل منتظم قبل اتخاذ القرارات المتعلقة باستضافة الأحداث الرياضية، بما في ذلك المسابقات الدولية الكبرى، ومن أن النظر في مسألة التمييز العنصري يشكل عنصراً أساسياً في هذا التحليل؛

(ط) وضع وتنفيذ مبادرات شاملة للتدريب والتوعية بمكافحة العنصرية لجميع الموظفين؛

(ي) اتخاذ خطوات لتعزيز استقلالية وحياد آليات تسوية الشكاوى؛

(ك) التأكد من أن آليات تسوية الشكاوى تطبق باستمرار المعايير ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير المتعلقة بحظر التمييز العنصري، في قراراتها؛

(ل) تبسيط سبل الانتصاف في حالات التمييز العنصري في مجال الرياضة، ومواصلة وتوسيع نطاق الجهود، مثل برامج المساعدة القانونية، لتقديم الدعم للرياضيين، ولا سيما المنتمين إلى المجموعات العرقية والإثنية المهمشة؛

(م) جمع بيانات مصنفة حسب العرق والأصل الإثني بشأن الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري وأشكاله المتداخلة في مجال الرياضة، بهدف رصد هذه الحوادث ونتائجها. وينبغي أن تُستخدم هذه البيانات في صياغة سياسات إدارة الرياضة على نطاق أوسع لضمان عدم تكرار مظاهر التمييز العنصري التي يتعرض لها الرياضيون.

63- وينبغي لشركات وسائل التواصل الاجتماعي، تمشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أن تتعاون مع الدول وهيئات إدارة الرياضة من أجل منع الكراهية العنصرية عبر الإنترنت التي تحدث في سياق الأحداث الرياضية والجوانب الأخرى ذات الصلة، والتصدي لها، ومعالجتها بشكل فعال.

64- وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

(أ) مواصلة وتوسيع البحث والتحليل المتعلقين بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة وينبغي أن يشمل ذلك التركيز على سد الثغرات في المعلومات المتاحة بشأن تأثير العقبات النظمية التي تواجه ممارسة الرياضة والتي يعاني منها سكان بلدان الجنوب؛

(ب) تزويد الدول والجهات الفاعلة الأخرى بالمساعدة التقنية لتيسير التنفيذ الفعال للنُهج القائمة على حقوق الإنسان في مكافحة العنصرية والتمييز في مجال الرياضة، وكذلك تيسير جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العرق والأصل الإثني بشأن العنصرية والرياضة.